

٢١١٦٧ / ٤٠٢١ / ١٢
١٤٤٢ / ذو القعدة / ١٢
٢٠٢١/٠٦/٢٢

الرقم
التاريخ
الموافق

معالي
سماحة
عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والذي تتضمن المرحلة الأولى منه اعتماد سقف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة تأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ومراعاة لمحدودية الموارد المالية في ظل التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني والمالية العامة، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢ ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٢ .

للمعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم في موعد اقصاه ٢٠٢١/٧/٣١ وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي :-

أ. المشاريع الرأسمالية المستمرة والملتزم بها وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤).

ب. إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) على المستوى الوطني ليصار إلى دراستها وفقاً للأولويات الوطنية ، على أن تتضمن الكلفة الإجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والإنفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع إرفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وبيان مدى جاهزيته لضمان الاستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة.



وتستمر المسيرة



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

ج. مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

د. الاخذ بعين الاعتبار تنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات والموقعة مع الجهات المانحة.

٣. التقيد بالسقف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠٢٢ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات، وعلى أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة .

٤. التقيد بالسقف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لإدامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠٢٢ المشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة والمشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات.

ب. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات والتي بدأ العمل بتنفيذها بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، مع التأكيد على الاخذ بعين الاعتبار كتب الالتزام الصادرة بهذا الخصوص.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية فقط ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية التنموية وتحديد كلف المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار المشاريع التنموية وضمان الانسجام بين الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات بهذا الخصوص.

٤. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٤) من خلال توزيع السقوف المحددة للمحافظات على احتياجاتها من المشاريع التنموية وفقاً للأولويات وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية وعلى أن يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لإدامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها .

٥. قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها حسب الأصول، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها قبل نهاية شهر آب من العام الحالي.

٦. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.

٧. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

٨. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.

٩. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.

١٠. الأخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وإدراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية ومجالس المحافظات، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.



الرقم

التاريخ

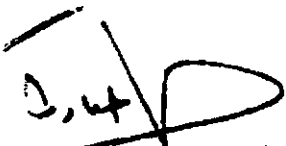
الموافق

١٠. إجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على الخطة الاستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الاستراتيجية والبرامج والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس، وبما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي.

١١. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازنتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

١٢. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام ٢٠٢٢ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من وإلى وزاراتكم/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٢.

واقبلوا فائق الاحترام،،،،


رئيس الوزراء
الدكتور بشر هاني الخصاونة

نسخة/الى معالي وزير المالية/الموازنة